# النمط الاتصالي في العلم القانوني عند هابرماس دراسة استقرائية في فلسفة القانون

أ.م.د.مصطفى فاضل كريم الخفاجي
جامعة بابل /كلية الآداب / قسم الاعلام

(The communicative pattern in legal science according to Habermas, an inductive study in the philosophy of law)

Preparation
Assistant Professor Dr.
Mustafa Fadel Karim Al-Khafaji
University of Babylon / College of Arts / Department of Mass Communication
Mustafa.karim@uobabylon.edu.iq

**الملخص**

يتوجه هذا البحث في المقام الأول إلى تقديم عرض مفيد لأفكار هابرماس حول القانون في سياق مشروعه النظري الأوسع، ولكن سيكون من المفيد أيضًا إلقاء نظرة سريعة على التأثير الذي تمتع به عمله في مجال القانون والدراسات الاجتماعية والقانونية، تتضمن نظرية هابرماس القانونية مكونات فلسفية واجتماعية واضحة. وبالتالي، تمت مناقشة أعماله أيضًا في مجالات تخصصية، على الرغم من أنها بطريقة أقل تكاملاً كما حققها هابرماس في عمله. ويجب أيضًا ملاحظة أن كتابات هابرماس عن القانون قد انطوت على تحول من علم اجتماع القانون، والذي تم توضيحه بشكل أكثر شمولاً في نظرية الفعل التواصلي، إلى أسئلة الفلسفة القانونية (والسياسية)، والتي تناولها بشكل خاص في كتابه بين الحقائق والواقع.

الكلمات المفتاحية: فلسفة، قانون، هابرماس، اتصالي

Summary

This paper is primarily directed at providing a useful exposition of Habermas's ideas about law in the context of his broader theoretical project, but it would also be useful to briefly look at the influence that his work has had in the field of law and socio-legal studies. Habermas's legal theory includes clear philosophical and sociological components. Consequently, his work has also been discussed in disciplinary areas, although in a less integrated way than Habermas achieved in his work. It should also be noted that Habermas's writings on law have involved a shift from the sociology of law, which is more comprehensively articulated in the theory of communicative action, to questions of legal (and political) philosophy, which he takes up in particular in his book Between Facts and Realit

Keywords: Habermas's communication law philosophy

## المقدمة

يلعب التواصل دورًا محوريًا في عالم الفلسفة ويساهم بشكل كبير في تطوير الفكر الفلسفي. تتعمق هذه الورقة في العلاقة بين التواصل والفلسفة، مع التركيز بشكل أساسي على بعدين رئيسيين. أولاً، نستكشف كيف يساهم التواصل في عملية تشكيل التفكير الفلسفي. لا يقتصر استخدام التواصل كأداة لنقل الأفكار الفلسفية فحسب، بل يعمل أيضًا على بناء المفاهيم الفلسفية واستكشافها وتوضيحها. ثانيًا، تتناول هذه الورقة الآثار الفلسفية لنظريات الاتصال، بما في ذلك اعتبارات أخلاقيات الاتصال، ونظرية المعرفة في الاتصال، ودور الاتصال في بناء المعنى داخل الثقافة والمجتمع. على سبيل المثال، قمنا بفحص كيفية تأثير أفكار فلاسفة مثل يورغن هابرماس ومارتن بوبر على نظريات الاتصال والعكس صحيح. في عالمنا الرقمي المترابط بشكل متزايد، من المهم أن نفهم كيف يؤثر التواصل ويتأثر بالفكر الفلسفي. من خلال هذا الاستكشاف، يمكننا الحصول على فهم أعمق لدور التواصل في تشكيل التفكير الفلسفي وكيف يوجه الفكر الفلسفي ممارسات التواصل لدينا في حياتنا اليومية. في الختام، فإن العلاقة بين التواصل والفلسفة هي مجال دراسي غني وحيوي لا يزال يجذب انتباه العلماء والممارسين في مختلف التخصصات.

سوف نعالج النمط الاتصالي لهابرماس ونعرض للخطوط المميزة لهذا النمط البحثي القانوني ونقيم بتفصيل أوسع ما نراه مهماً لنمط علم قانوني ونحاول الاجابة على ما يخص مفهوم العقلانية الذي يوجهه النمط الاتصالي ومن ثم ننكب على دراسة طبيعة النمط القانوني الذي يمكن ان يستجيب بالصورة الفضلى لمتطلبات المجتمع الحديث .

ففي بداية البحث نريد تحديد الخطوط المميزة لنمط العلموية الاتصالية لهابرماس يحدد هذا الافق تحليلنا من زاوية العلم القانوني .يمكن توصيف النمط الاتصالي كنمط فكري مبني على مثال ذاتية بينية هكذا فإن خصوصيته هي العلاقة بين ذات وذات يتم الغاء الصورة التقليدية لذات معرفية إزاء موضوع معرفي لصالح العلاقة الذاتية البينية يجعل هذا النمط من العمل الذاتي البيني الاطار العلمي الذي يمكن انطلاقا منه تحليل نتائج العمل الاجتماعي بالتالي ان معيار الذاتية البنية يمكن ان يحدد كمثال علمي يستخدم في آن لتسيير البحث العلمي ولتأسيس ممارسة تضمن صحته .

## (المبحث الاول)

## (الاطار المفاهيمي)

## الماهية

### اولاً :مفهوم النمط الإتصالي

تشير أساليب الاتصال إلى كيفية تعبير الأفراد عن أنفسهم والاستجابة للآخرين في المحادثات والتفاعلات اليومية. وهو يشمل نبرة الشخص، واختيار اللغة، والسلوك غير اللفظي، والنهج العام للتواصل.

في استخدامه العادي، يشير مصطلح "الاتصال" إلى جميع الوسائل التي تعمل على ربط البشر معًا، وخاصة من خلال نشر المعلومات عن طريق وسائل الإعلام مثل الإنترنت والراديو والتلفزيون والصحافة والصور المتحركة.

ومن الناحية الفلسفية، فهو يشير إلى عملية الاتصال الفكري بين الأفراد أو الجماعات، مما يؤدي إلى نقل وتبادل المعلومات والخبرات والعواطف والسلع والخدمات. لقد أصبح التواصل في حد ذاته موضوع اهتمام فلسفي خاص منذ الحربين العالميتين الأولى والثانية. ومع ذلك، فقد اعتبرت دائمًا إحدى الظواهر الأساسية للوجود الإنساني، كما انعكست، على سبيل المثال، في تحليلات الكلام باعتباره تعبيرًا عن طبيعة الإنسان الاجتماعية، والصالح الفردي باعتباره مشاركة في الصالح العام، وأصل الخير. الصالح العام في المساعي الإنسانية التعاونية.

ففي التحليل الفلسفي. يتميز الإنسان عن الحيوانات بأن طبيعته تتطلب أن يصل إلى المكانة الكاملة كشخص من خلال الثقافة. فالثقافة نفسها اجتماعية في أصلها، حتى في جوانبها المادية؛ أساسها هو التواصل، أي التعاون والتبادل الفكري. فالثقافة ممكنة فقط للكائنات المكونة من جسد وروح، لأن مثل هذا التكوين يتطلب التعاون مع الآخرين لتطوير إمكاناته وتحقيق كماله الكامل. الثقافة إذن هي خاصية خاصة بالإنسان غير المكتمل في ذاته؛ فالكائن الفكري البحت، مثل الملاك، الذي يكون كاملاً في ذاته، لا يمكن أن يكون له ثقافة [١].

تنظر النظريات الفردية الاجتماعية إلى الإنسان باعتباره كائنًا عاقلًا، مكتملًا بذاته، وبالتالي يدخل في العلاقات الاجتماعية. ولكن في الواقع يصبح الإنسان إنسانا كاملا وكائنا ثقافيا من خلال التواصل، أولا على مستوى الأسرة ثم على مستوى المجتمع ككل. ومن خلال التواصل من جيل إلى جيل، يتم بناء مجموعة متنامية من رؤى الحقيقة والقيمة والأفكار والأخلاق والعادات. ويعتمد هذا التطور بالتساوي على المشاركة وعلى المشاركة المشتركة بين أفراد المجتمع. فقط على أساس مثل هذه العقلية الاجتماعية المتطورة تصبح أعمال مثل أعمال مايكل أنجلو وشكسبير وبيتهوفن ممكنة. هذه ليست مجرد انفجارات للعبقرية الفردية. بل إنها تنمو من ثقافة ما، ثم تستمر في رد الجميل لتلك الثقافة من خلال المساهمة فيها بأشكال جديدة بالإضافة إلى محتويات جديدة للاتصالات [٢].

ان أساس التواصل. في الأنثروبولوجيا الفلسفية والفلسفة الاجتماعية، يُطرح السؤال حول الخصائص الإنسانية التي تجعل التواصل ممكنًا. هنا، الحقيقة البديهية المتمثلة في أن جميع البشر لديهم طبيعة فكرية مشتركة كأشخاص بشر ليست محل شك؛ بل المطلوب هو الإمكانية الملموسة التي يكون تحقيقها ضروريًا للتواصل. السمة الأساسية هي أن الإنسان قادر على الحكم على تجربته الخاصة بشكل تأملي، وبالتالي تعميم تجاربه الحسية عن طريق المفاهيم والكلمات؛ وبالتالي، فهو متميز عن الحيوانات، فهو قادر على تجميع المعرفة والخبرة من جيل إلى آخر. ومن ثم يصبح التقليد الاجتماعي فئة أساسية لتفسير التواصل. فقط من خلال المشاركة في مثل هذا التقليد يصبح التطور الكامل للفرد ممكنًا.

ترتبط السمة الثانية ارتباطًا وثيقًا بالخاصية المذكورة للتو: إن السعي لتحقيق السعادة هو دافع طبيعي لدى الإنسان، والرضا التدريجي وتحقيق هذا السعي يعتمدان كليًا على التواصل. ويظهر هذا في حقيقة أن الدافع الطبيعي للإنسان هو في الأساس أن يحب وأن يُحَب. علاوة على ذلك، فإن تطلعات الإنسان نحو السعادة، الناشئة عن قدرته على المعرفة والرغبة في عالم القيم، لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق الاتصال. مثل هذا التواصل فعال في إشباع الرغبة الإنسانية في الإنجاز الإبداعي من خلال الأعمال الفنية والأدبية والعلوم والتكنولوجيا. ومن ثم فإن الافتراض بأن تبادل المعرفة هو الوظيفة الوحيدة للتواصل هو وجهة نظر أحادية الجانب؛ فالحب بجميع أشكاله، للأشخاص والأشياء، لا يقل أهمية [٣] .

ومن الناحية الفلسفية، هناك أيضًا أساس ثالث للتواصل، وهو حاجة الإنسان إلى الحرية. يعتمد التواصل على الحرية لأن الطبيعة التي يجب أن تكمل نفسها من خلال النشاط التعاوني يجب أن تكون أيضًا حرة في مساعيها لتحقيق الذات من خلال الوسائل الاجتماعية. ومن ثم فإن الشيوعية، في تقييدها للاتصال الحر الطبيعي في الأمور الفكرية والاقتصادية والمسائل المرتبطة بها، لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية كنظام اجتماعي. لا بد أن يتحلل النظام ببطء من الداخل لأن أنماط الاتصال العادية سوف تتطور تدريجياً وكذلك الحرية التي تنطوي عليها. يجب أن يضاف إلى ما سبق شرط رابع، وهو أكثر أساسية، ألا وهو معرفة القانون الطبيعي، الذي يفرض على البشر أسلوبًا أساسيًا في السلوك تجاه بعضهم البعض. وهذا، إلى جانب الضرورات المرتبطة بكرامة الإنسان، أساسي لكل تواصل [٤] .

يهدف هابرماس من خلال العقلانية التواصلية الى وضع نظرية نقدية للمجتمع تقوم على اساس عقلانية فيقول هابرماس "اريد ان اوضح انه من الممكن تطوير نظرية الحداثة باستخدام

نظرية تواصلية تمتلك الدقة التحليلية التي تحتاجها الظاهرة الاجتماعية المرضية التي يسميها الماركسيون بالتنبؤ" [٥]

ووفقًا لماكس شيلر، يعتبر التواصل مكونًا للشخص، أي الفرد وكذلك الشخص الاجتماعي. فالشخص موجود فقط في القيام بأفعال مقصودة، وبالتالي فقط كعضو في مجتمع من الأشخاص وعن طريق الاتصال. على الرغم من أن نظرية الشخص والتواصل لا تنكر وجود الفرد الملموس، إلا أن تشابه عمل شيلر العظيم مع فلسفة الواقعية لا يمكن إنكاره.

كما يرى مارتن بوبر أن التواصل هو علاقة "أنا وأنت"، مما يجعل وجود الإنسان ممكنًا كإنسان، ويجعل من الممكن لاهوتيًا ملء كيان الإنسان من خلال علاقته بالله. وهكذا فإن وضع الإنسان هو نوع من الحوار المزدوج. إن الحديث كثيرًا عن علاقة "أنا وأنت" وشكل حوار الإنسان يميل إلى حجب حقيقة أنه في نظام بوبر لم يتم تأسيس الطبيعة الأنطولوجية للمجتمع نفسه حقًا.

وفقًا للوجودية المسيحية لغابرييل مارسيل، يتعلم الإنسان في تواصله اليومي مع الآخرين مدى أهمية الإخلاص والحقيقة تجاه بعضهم البعض، وبالتالي تجاه أنت المطلقة. تصبح تجربة التواصل هذه أساسًا للتفاؤل الذي يحركه الأمل [٦].

يميز كارل ياسبرز بين التواصل الموضوعي، الذي يكون فيه للإنسان دور في كينونة وقيم المجتمع ككل، والتواصل الوجودي، الذي ينفتح فيه الإنسان بحرية على ذات أخرى، وبالتالي يحقق أيضًا وجوده الخاص، ويحرر نفسه من الوحدة. ، ولكن أيضًا خلق شعور بالوحدة الجديدة. من التواصل الوجودي تنشأ الحقيقة الشخصية (المتسامية)؛ وبالتالي فهو أصل الفلسفة. ومع ذلك، لا يمكن للإنسان أن يدرك الحقيقة إلا في حرية إقناع الذات. وهذا ينطبق أيضًا على الحقيقة المتعلقة بالله؛ ومن ثم فإن الاعتقاد الفلسفي وحده ممكن .ففلسفة الاتصال هي شكل من أشكال الهندسة التواصلية التي تتطلب مخططًا للفهم، بدءًا من النقطة الأولى الخاصة وحتى نقطة الفهم الزمني، وحتى الكشف عن موقف ما في المجال العام [٧] .

**ثانياً : مفهوم العلم القانوني**

من الممكن اعتماد استراتيجيات مختلفة لتوفير تعريف يسمح بتوضيح المعنى الذي يمكن أن يعزى إلى هذا التعبير. وأهمها، والأكثر اعتمادًا أيضًا، يتكون من التحليل المفاهيمي لـ "العلم القانوني"، أي توضيح ما يعنيه ويفترضه المتحدثون في مجتمع معين عندما يستخدمون هذا التعبير. إنها، بالطبع، ليست مجرد مجموعة من المعاني، ولكنها طريقة لبناء مفهوم أبسط وأكثر توضيحًا حول ما نفعله عندما نتحدث عن "العلم القانوني".

ومع ذلك، فإن تعريفات "العلم القانوني" هذه تمثل إشكالية لأنها تفترض – أو بالأحرى، تعتمد على – مفهوم معين للقانون. إن كون تعريف "العلم القانوني" يفترض مسبقًا وجود مفهوم للقانون ليس أمرًا مرفوضًا بالطبع. والآن، فإن المرفوض هو جعل مفهوم "العلم القانوني" يعتمد على مفهوم معين للقانون، ومن هذا التحليل نستنتج نتائج حول ما يفعله علماء القانون الوضعي أو ما يجب عليهم فعله. على سبيل المثال: يتم تعريف الدوغماتية القانونية العادية، على الأقل في التقليد الشمالي، على أنها دراسة محتوى القواعد (المعايير) القانونية والنظام المنهجي لتلك القواعد. المصطلحات الشائعة التي تشير إلى هذه المهام هي "التفسير" و"التنظيم". نحن نفهم بعلم القانون المعرفة التي تحاول وصف المعايير القانونية الإيجابية والتي يطلق عليها تقليديا الدوغماتية القانونية [٨].

أصل المشكلة هو الفهم الخاطئ لدور المفاهيم في معرفتنا، في هذه الحالة، الدور الذي تلعبه في مفهومنا عن "القانون". وبطبيعة الحال، فإن تحليل مفهوم القانون – وأي مفهوم آخر – هو أداة مفيدة في النظرية القانونية. والخطير الآن هو الاعتقاد بأن تحليل مفهوم القانون، أو تعريف "علم القانون" بناءً عليه، سيخبرنا شيئًا عما يفعله علماء القانون، أو حتى ما يجب عليهم فعله. إن الثقة الواسعة للغاية في فضائل التحليل المفاهيمي تؤدي، في هذا المجال، إلى التغاضي عن مشكلتين. الأول هو أنه – إذا كانت نيتنا تقديم وصف لما يفعله علماء القانون (أي تعريف "العلم القانوني" بناءً على مفهوم القانون – فسوف نعيد صورة مشوهة لنشاطهم، لأنه ليس كل علماء القانون يستخدمون أو تفترض مسبقًا نفس المفهوم للقانون، كما أن العلماء لا يستخدمون نفس مفهوم القانون بشكل ثابت في جميع أنشطتهم. ثانيًا، إذا كان الهدف هو توفير مبادئ توجيهية حول ما يجب أن يفعله علماء القانون، فسيكون من الضروري تقديم الحجج المعيارية، وليس فقط تعريف [٩].

لتحديد موضوع دراستنا، ما نحتاج إليه هو تعريف لا يحيد عما نعنيه عادة بـ "العلم القانوني"، ولكنه، في الوقت نفسه، لا يحكم مسبقًا على أي إجابة على الأسئلة حول ما يفعله علماء القانون وما يفعله الفقهاء. ما يجب عليهم فعله. إن أفضل تعريف لدينا لـ "العلم القانوني"، على الأقل حتى الآن، هو ذلك الذي يشير مباشرة إلى الطريقة المستخدمة (أو التي يمكن استخدامها أو التي ينبغي استخدامها) و/أو أنشطة علماء القانون الوضعي (الجنائي). ، مدنية، دستورية، الخ). ومع ذلك، فإننا لا نحدد العلوم القانونية مع جميع الأنشطة التي تم تطويرها فيما يتعلق بالقانون الوضعي، لذلك من الضروري إدخال حدين إضافيين في تعريفنا. يسمح الحد الأول بتمييز العلوم القانونية عن التخصصات الأخرى التي تأخذ القانون أيضًا كموضوع للدراسة: علم اجتماع القانون،

والأنثروبولوجيا القانونية، والتاريخ القانوني، وعلم التشريع. ومع ذلك، على الرغم من أن هذه التخصصات تحلل أيضًا القانون الوضعي، إلا أن هناك اختلافات بين العلوم القانونية وغيرها من التخصصات سواء من الناحية المنهجية أو من حيث أهداف البحث. على وجه الخصوص، بغض النظر عن مسألة المنهجية، فإن تخصصات مثل علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا تسعى إلى تحقيق أهداف مختلفة عن تلك التي يسعى إليها الباحثون المدنيون أو الجنائيون أو الإداريون الذين يهدفون إلى تحديد محتوى القانون، أي تحديد ما هو المؤهل القانوني للقانون. سلوك معين في النظام القانوني .

ويسمح لنا الحد الثاني بتمييز العلوم القانونية عن النشاط الذي يقوم به المشتغلون بالقانون (القضاة والمحامون والمحامون، وما إلى ذلك)، والتخلص أيضًا من الخطوة الملتبسة الأخيرة المتعلقة باستخدام مصطلح "العلم القانوني". في بعض الأحيان، يتم استخدام مصطلحات مثل "الطريقة القانونية" أو "المنهجية القانونية" كمرادفات لـ "العلم القانوني". المشكلة هي أن "الطريقة القانونية"، في استخدامها المنتظم، لا تشير حصريًا إلى مجموعة المبادئ التوجيهية المنهجية التي يستخدمها علماء القانون الوضعي ولكن أيضًا إلى تلك التي يتبعها العاملون القانونيون. يعد هذا الغموض خطيرًا بشكل خاص لأنه يؤدي إلى استنتاج مفاده أن علماء القانون الوضعي يتبعون، أو ينبغي عليهم اتباع، نفس المنهجية التي يتبعها العاملون الآخرون في القانون. ومن الممكن بالطبع أن نقول إن علماء القانون الوضعي يستخدمون، أو ينبغي عليهم أن يستخدموا، نفس الأسلوب الذي يستخدمه الممارسون القانونيون، لكن الأمر يتطلب برهانًا تجريبيًا أو حجة عملية (١٠).

في هذه المرحلة، من الممكن تعريف "العلم القانوني بالمعنى الحرفي " باعتباره النشاط و/أو الطريقة المستخدمة (أو التي يمكن استخدامها أو التي ينبغي استخدامها) من قبل المشاركين في تحديد محتوى القانون (من هذه النقطة" علماء القانون)، والتي لا يعترف لها أي قيمة قانونية من قبل أي نظام قانوني. أي طريقة و/أو أنشطة المشاركين في تحديد ما هو المؤهل القانوني الذي يتوافق مع السلوك وفقًا لنظام قانوني، وتلك السلوكيات التي لا يعترف النظام القانوني بأنها ذات قيمة قانونية. ان الميزة الرئيسية لهذا التعريف لـ "العلم القانوني بالمعنى الحرفي " هو أنه يلتقط بعض الخصائص التي تُنسب عادةً إلى العلوم القانونية – نشاط محترفي الأبحاث القانونية (المدنية والجنائية). ، وعلماء الإدارة، وما إلى ذلك) – دون إدخال اعتبارات خفية حول ما يفعله الفقهاء أو ما يجب عليهم فعله (١١). ولكن، بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا التعريف لـ "العلم القانوني بالمعنى الحرفي " كافٍ للتمييز ، من ناحية، بين نشاط العلماء حول أجزاء معينة من النظام القانوني ونشاط

العلماء الآخرين الذين يتخذون القانون موضوعًا للدراسة، ومن ناحية أخرى، لتمييز نشاطهم عن نشاط العاملين القانونيين كقضاة ومحامين. وبالتالي، من الممكن تحديد موضوع دراستنا، مع ترك الأسئلة حول الأنشطة التي يقوم بها علماء القانون فعليًا، أو ما يمكنهم القيام به، أو ما يجب عليهم فعله، مفتوحة.

ومع تعريف "العلم القانوني بالمعنى الحرفي "، ومن أجل تقديم معيار سنصنف به المذاهب المختلفة (مفاهيم العلوم القانونية بالمعنى الحرفي ) حول ما ينبغي أن يفعله الفقهاء، أقدم تعريفين آخرين: " العلوم القانونية بالمعنى الدقيق للكلمة و"العقائد القانونية". من خلال "العلم القانوني بالمعنى الضيق " أفهم الطريقة التي أوصى بها أولئك الذين يعتقدون أن علماء القانون يجب أن يكرسون أنفسهم فقط لوصف محتوى القانون الوضعي؛ من خلال "العقائد القانونية" أفهم الطريقة التي يقترحها أولئك الذين يعتقدون أن علماء القانون لا ينبغي أن يقتصروا على وصف – أو لا ينبغي لهم على الإطلاق أن يشاركوا في وصف – محتوى القانون، ولكن يجب عليهم اقتراح حلول للقضاة لحل القضايا الصعبة [١٢].

## (المبحث الثاني)

## هابرماس والنمط الاتصالي في العلم القانوني

في هذه السنوات المنصرمة شهدنا اعادة اعتبار مهمة للفلسفة العملية في اطار هذا الاهتمام الجديد لا تحصى المؤلفات التي حاولت التقاط معنى وهدف عالم حيث اصبح النشاط (براديغماً)* فمن ناحية شهدنا رفض او اقله الابتعاد عن الفكر النفعي او التجريبي الذي هيمن على العالم القانوني والسياسي ومن ناحية ثانية شهدنا ظهور هموم جديدة تسببت بها المشاكل القاعدية التي اصطدمت بها مجتمعاتنا الحديثة والتعددية امام ازمة العقلانية وهيمنة النمط التقني ورفض قياسات القيم وغير ذلك برزت ضرورة فلسفة القانون كشرط اساسي لمواجهة المشاكل القاعدية لحداثتنا .

نعتقد ان العلم القانوني سوف يتعلم الكثير من هذا التجديد للفلسفة العملية لنذكر بان القانون كان يعتبر تقليدياً منبثقاً من الفلسفة العملية وبالتالي فان العلم القانوني الذي يصطدم هو الآخر بالمشاكل القاعدية لمجتمعنا يجب ان يتساءل هل الانماط العلمية التي تهيكل التفسير القانوني هي قادرة على الاجابة على هذه الرهانات الجديدة .

كان الفيلسوف الالماني يورغن هابرماس أحد الوجوه الرئيسية في موضوع إعادة الاعتبار للفلسفة العملية لقد طور نمطاً من العلموية اكتسب أهمية متزايدة لدى القانونيين ، وبخاصة لدى القانونيين من علماء الاجتماع ولكن أيضاً لدى القانونيين ذوي اهتمامات منهجية وابستيمولوجية

هكذا فانه في قلب هذه الاهتمامات الابستيمولوجية والمنهجية نعتقد أن التساؤل الذي يفرض نفسه في موضـــوع مبررات مناهجنا وابســـتيمولوجيتنا يمكن ان يجد بعض الضـــوء في فكر هابرماس .ولهذا نقوم بتحليل وتفسير وتقييم النمط الاتصـالي لهابرماس في ضـوء أعماله في العلم القانوني . أفتراضـنا هو ان هابرماس عرف اكثر من أي آخر الامساك بالنواحي المهمة في العلم القانوني وان نمطه يمكن أن يســـاعدنا في التفكر في ســـيرورات التبرير والتقييم الملازمة لكل منظومة قانونية تستأهل هذه الصفة [١٣].

فهابرماس هو اليوم وجه معروف جداً من وجوه الفلســـفة الالمانية وفكره معروف في امريكا الشـــمالية واوروبا اعتبر اولا كوريث لمدرســـة فرانكفورت ولكن ســـرعان ما اغتنت كتاباته الاولى المغمورة بالماركسـية الهيغلية والفرويدية بالفلسـفة التحليلية للغة وبالسـوسـيولوجيا والتفكر الاتيقي . منذ نهاية السـبعينات شـرع هابرماس بالعمل على تعزيز مجال نظرية العمل وطور في هذا الاطار نمطاً من الاتصـالية العملية أعماله الاكثر أهمية المنشـورة في السـنوات الاخيرة هي "نظرية العمل الاتصالي" ، "اخلاقية واتصال" و "الخطاب الفلسفي للحداثة" .

يشير مفهوم هابرماس للقانون على المستوى الأكثر عمومية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير. وهكذا، على المسـتوى الفلسـفي، يفترض هابرماس وجود علاقة وثيقة بين القانون والأخلاق، حيث يؤكد أن القانون، حتى في المجتمعات ذات العقلنة العالية، يحتفظ ببعد معياري نقدي [١٤].

لقد تم وضـــع النمط الاتصـــالي لهابرماس كحوار مع مفكرين آتين من أفاق مختلفة من الممكن إذاً إعتبار هذا النمط كنتيجة لحوار مفكرين مثل فتغنشـــتاين وأوســـتين وهار وتولمين بما يخص التنظير في موضوع اللغة الاتيقية ومع لورنزن وشويمير بما يخص نظرية الذاتية البينية ، ومع شاييم برلمان بما يخص نظرية البلاغة في القانون هكذا فإن الصفة الحوارية لفكر هابرماس الذي يضع خطواته النظرية في افق مفتوح [١٥].

كي نمسك بنقطة الرسو لمعيار الذاتية البينية هذا يجب وضعنته في داخل شرط إمكانيته أي في فلســفة اللغة ان معيار الذاتية البينية يجد أصـــله في إطار الاتصـــال اللغوي بين متكلم ومسـتمع بحسـب هابرماس يوجد نمطان لاسـتخدام اللغة . الاول هو الاسـتخدام الادراكي ، حيث متكلم مع مســـتمع حول شـــيء ما ، وحيث المتكلم يعبر عما يريده النمط الثاني هو الاســـتخدام الاتصالي للغة حيث المتكلم يقرر التوصل الى تفاهم حول وضع ما مع مستمعه . هذان النمطان لاسـتخدام اللغة يؤديان الى موقفين مختلفين حيال شـيء ما أو وضـع ما في العالم من يريد قول شيء ما لاحد يتخذ موقفاً موضوعياً لأننا نفترض علاقة بين ما نقوله عن الاشياء والاشياء بذاتها

كما تبرز على العكس ففي حالة الذي يتخذ موقفاً اتصـــالياً ندخل في دائرة تفاهم ذاتي (او بيني) حيث تستخدم اللغة لتقاسم شيء ما مع شخص اخر . هابرماس يرسم هذا الاستخدام كالتالي "ان من يأخذ دوره في سـيرورة اتصـال قائلاً شـيئاً ما وفاهماً ما يقال سـواء كان ذلك رأياً أو عقداً أو وعداً أو أمراً أم آراء ، تمنيات ، عواطف أو مزاجيات نقول إن هذا الانســان يجب عليه دوماً أن يتخذ موقفاً ذا نتائج قصوية [١٦] .

يبرز هنا هابرماس البعد القصـوي في الحصـول على النتيجة والذي يقع على المتكلم في العلاقة البينية الاتصـالية : أن بعد الفهم الذاتي ينسـق المشـارع لضـرورة التوصـل إلى إتفاق حول شـــيء موجود في هذا العالم حول وضـــع ما . أن الموقف الاتصـــالي الذي يدمج الذات بصـــورة ســـريعة ومتقدمة يفجر علاقة "التموضـــع" بوجه الآخر كموضـــوع أكثر من ذلك إن الموقف الاتصـــالي يرمي بمســـألة العلموية في بينية تتحدد عبر المنظومة التي يشـــكلها المتكلمون والمستمعون والاشخاص الحاضرون الذين لا يشاركون بعد في التفاعل البيني [١٧].

يشير مفهوم هابرماس للقانون على المستوى الأكثر عمومية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير. وهكذا، على المسـتوى الفلسـفي، يفترض هابرماس وجود علاقة وثيقة بين القانون والأخلاق، حيث يؤكد أن القانون، حتى في المجتمعات ذات العقلنة العالية، يحتفظ ببعد معياري نقدي. على الرغم من الاتجاه نحو التكنوقراطية على أسـاس معايير فعالة للكفاءة، يحتفظ القانون الحديث بالحاجة إلى التبرير الأخلاقي، وبشـكل أكثر تحديدًا على أسـاس المعايير الإجرائية التي تسـمح فقط بقوة الحجة الأفضـل من خلال التواصـل والنقاش. بمعنى آخر، يجادل هابرماس بأن العقلنة الحديثة للقانون بمصـطلحات عقلانية هادفة، مثلما صـاغها ماكس فيبر بالفعل، لا تنطوي إلا على إزاحة، ولكن ليس القضـــاء على الأســـئلة الأخلاقية. ويتميز القانون الحديث بشـــروط الشرعية والشرعية على حد سواء، ولا تستنفد الأخيرة من قبل الأولى. بعبارات بسيطة، ليس لأن شـــيئًا ما قانوني يتم قبوله على أنه عادل. على هذا النحو، فإن عمل هابرماس في القانون يفتح الطريق أمام عنصـر فلسـفي مهم لتحديد الأسـاس العقلاني للقانون العادل أو العلاقة بين القانون والحقوق [١٨].

سوف نعود الى معنى كل هذا كمعيار لتفسير القانون ولكن لنقل الان أن هابرماس يحل محل النمط العلمي لمعرفة الاشياء التوافق بين الذوات القادرة على التكلم والعمل هكذا فإن إمكانية الكلام والعمل في مجتمع تمنحنا صلاحية اتصالية تؤكد الصفة الاتصالية لعالمنا المعاش بصورة مشتركة . فلنعين هنا التوجه الذي يتخذه فكر هابرماس هو يدفعنا الى اعتبار ان المتكلم والمستمع يضـــعان المعاني انطلاقاً من تجاربهما في العالم المعاش لذا فإن مســـألة المعنى الذي بدونها لا

من علموية (علم) تتأتى أساساً من الاتصال الداخلي البيني هذا الاتصال يجذر إذاً المعنى كما العقلانية المرتبطة به في منظور مرتكز في آن على شـــيء موجود في العالم الاجتماعي "كلية العلاقات الشخصية البينية القائمة بشكل مشروع" وعلى شيء موجود في العالم الذاتي للمتكلم والمستمع "كلية التجارب الذاتية التي يصلها المتكلم بصورة امتيازيه يكتسب هذا المعنى أهميته لان الذوات تبنيه عن طريق الاتصال ولأنه يتجذر في نمط حياتهم [١٩].

بالإضـــافة إلى ذلك، يرى هابرماس أن القانون في المجتمعات الحديثة يعمل ويتطور بطرق تحتاج إلى الكشـــف عنها اجتماعيًا. في التمييز بين النظام وعالم الحياة، يؤدي القانون وظيفة مركزية من خلال إضفاء الطابع المؤسسي القانوني على الأداء المستقل للمال والسلطة، على التوالي، في الأنظمة الاقتصـــادية والإدارية. ويتم تحقيق هذه الوظيفة، بشـكل أكثر تحديدًا، في القانون الخاص والعام. وتتجلى أهمية دور القانون أيضًـــا في حقيقة أن الســلطة الســياســية تطورت تاريخيًا من المناصب القضائية. وبمعنى دائم يتعلق بالمجتمعات المعاصرة، فإن العلاقة الخاصة بين القانون والسياسة تؤكدها حقيقة أن التشريع هو وظيفة سياسية وأن السلطة السياسية، كما جادل فيبر بالفعل، هي سلطة قانونية عقلانية [٢٠].

لنخطو خطوة اضـــافية في مســيرتنا ولنتســاءل ماذا يبقى من كل هذا بالنســبة لمعيار علموية الذاتية البينية بحسب هابرماس : "إن الموقف المتقدم يسمح بتوجيه متبادل نحو متطلبات الصحة (مثل الحقيقة ، الرصانة والانضباط القاعدي) التي يدلي بها المتكلم مستشيراً إجابة باللا او النعم من قبل المستمع هذه المتطلبات هي بحاجة لتقييم نقدي مثل الاقرار الذاتي البيني والذي يمكن ان يستخدم قاعدة لتسوية مبررة عقلانياً باعتمادهما موقفاً متقدماً يدخل المتكلم والمستمع بالضرورة في الوظائف التي تملاها الاعمال الاتصالية من اجل إعادة إنتاج العالم المعاش الذي هو عالمهما المشترك" [٢١] .

في النمط الاتصالي لهابرماس يضمن المتكلم والمستمع ضمنياً مطلباً مرتبطاً بالصحة في كل ملفوظة أو بيان هكذا كل متكلم ومستمع يحاولان التوصل الى تفاهم ذاتي في أوضاع عملية من أجل تنسيق أعمالهم المتبادلة يجب أن يعلنا عن الادعاءات بالصحة التي تقابل أي فئة من الملفوظات .سوف نصنف هذه الادماجات المتقدمة بالنسبة لوظيفتها البراغماتية من ناحية وبالنسبة لمطلبها المتعلق بالصحة من ناحية ثانية هكذا :

١- اعمال اللغة "الراصدة" اي التي ترصد وتلاحظ وتقترح وتحدد شيئاً ما كلها تحتاج لان تكون صحيحة بل حقيقة .

٢- أعمال اللغة "القاعدية" أي التي تأمر وتعد وتنظم مطلبها هو المشروعية.

٣- أعمال اللغة "التعبيرية" أي التي تعبر عن مشاعر وأمزجة وأذواق وهي تبغي الرصانة أو الكمال.

ان مطالب الصحة الثلاثة تقابل الوظائف الادراكية والعملية والتعبيرية للعقلانية ، والتي هي مندمجة في هدف عامل يمكنه استخدام كل منظومة العلاقات مع العالم ومتطلبات الصحة بهدف تنسيق العمل الاتصالي في النمط الاتصالي يمكن الذات أن تميز بشكل إنعكاسي بين الانماط الثلاثة من العلاقات مع العالم ويمكنها ان تختار الافضل في وضع معين لتفسير وضع وتطوير تعريفه بحيث يمكن ان يقبله الجميع النمط الاتصالي هو إذاً أداة لفك لغز المعنى القائم في اللغة وبالتالي من أجل التمكن من اطلاق حكم [٢٢] .

نود استخلاص خلاصتين مما تقدم : أولاً بالعودة الى التأسيس القاعدي ثم الى الصفة الاصولية لهذا النمط الاتصالي .

١- النمط الاتصالي هو نمط قاعدي لأنه يقترح قواعد متعلقة بالعمل الاتصالي . ان هدف هذا النمط القاعدي هو الاستناد الى "الواجب – الكينونة" بوجه مسؤولية موقف علمي امام تعقيد عالم العمل والنشاط .

٢- النمط الاصولي لا يشكل العمل بكل معنى الكلمة كما في حالة الفشل بل على العكس انه يشكل طريقة في تمثل واعتبار الشكل والعمل الاتصالي.

## (المطلب الاول)

## القانون ومسالة العقلانية

يؤدي بنا النمط الاتصالي الى النظر الى القانون على ضوء العقلانيات التي يمكن تحريكها لصياغة مطلب القانون . يجب ان نشير الى ان النمط الاتصالي لهابرماس لا ينظر الى مسالة العقل والعقلانية حسب الطريقة الموروثة من عصر الانوار أي التي تنطلق من عقل مطلق يجب علينا أن نسلك حياله سلوكاً إستنتاجياً أو استقرائياً هابرماس يرفض مفهوم العقل هذا الذي يعتبر أنه يقودنا حتماً الى الانحباس في "سفسطة ذاتية" غير نافعة على العكس يدعونا هابرماس الى النظر الى مسالة العقل انطلاقاً من العلاقة مع العالم المنخرط في المواقف المتقدمة التي حللناها هذا البعد يرمي حقيقة ضوءاً جديداً على مسالة العقلانية . وبالفعل فان اشكالية هابرماس تقول ان مسالة العقلانية ترتكز الى مختلف انماط العمل ام اختيار نمط عمل معين يستتبع اختيار عقلانية معينة . ما ان نفهم في اي نمط نتموضع يمكن التفكير بنمط العقلانية الملائم هكذا بالنسبة للقانون مثلاً فإذا كان قائماً في حقل نشاط عمل اجتماعي فإنه يجب اختيار عقلانية عملية لنأخذ الان انماط العمل الثلاثة قبل تحليل النمط الاتصالي والعقلانية القانونية [٢٣] .

يتدخل هابرماس ويطور مفهوم جديد للعقل مفهوم اكثر كفاءة وقوة وحداثة وهو العقل التواصلي فهذا العقل يرتبط بالحداثة وتنتجه ويستفيد من معطيات العقل النقدي ويتجاوز عيوب العقل الاداتي ويطرح نفسه بديلاً للممارسات العقلية والاجرائية [٢٤] .

**اولا : نمط العمل الغائي**

يندرج هذا العمل ضمن العلاقة بين الذات والعالم الموضوعي نمط العمل هذا هو معيار "العلمي" الذي يموضع موضعه البحثي لانتاج خطاب اقتراحي حول هذا الموضوع .

**ثانياً : نمط العمل المنظم بالقواعد**

هذا النمط هو نمط العلاقة بين الذات والعالم الاجتماعي . هذا العالم الاجتماعي يتضمن حالة قاعدية تحدد طبيعة العلاقات الداخلية المنتمية الى جسم من العلاقات "ما بين الشخصية" المبررة طالما تقر الذوات بهذا العالم الاجتماعي بما هو عالم صحيح بالنسبة اليها فإن الذوات بهذا العالم الاجتماعي بما هو عالم صحيح بالنسبة اليها فإن هذا العالم يتخذ بالنسبة اليها صفة "الواجب – الكينونة" العلاقة بين العمل وهذا العالم الاجتماعي يمكن أن تكون معرفة بأنها صحة قاعدية أو مشروعية قاعدية [٢٥].

**ثالثاً : نمط العمل الدراماتيكي**

هذا النمط هو نمط العلاقة بين ذات والعالم الذاتي فالذات في عملها المتقدم ، تمثل عالما ذاتياً أمام مستمعين مكونين من ذوات أخرى . نعني بالعالم الذاتي كلية التجارب الذاتية التي يمكن أن تلجها الذات بصورة إمتيازية . ان العالم الذاتي يتضمن التمنيات والعواطف والحاجات ، الخ . التي تعبر عنها الذات وتقدمها أمام الآخرين ان نوع العلاقة بين العمل والعالم هي مرتبطة بالرصانة يمكن ان نحكم على هذه الرصانة على امتثال أعمال الذات الى ملفوظاتها.

**رابعاً : نمط العمل الاتصالي**

في نمط العمل الاتصالي يجب أن تتموضع الذات بالنسبة للعوالم الثلاثة أي العالم الموضوعي ، العالم الاجتماعي والعالم الذاتي وفي الوقت نفسه تتناسق انماط العقلانية المقابلة [٢٦].ففي نظرية الكفاءة التواصلية، يعمل هابرماس بمفهوم الحقيقة البراغماتية –"نظرية الإجماع على الحقيقة" كما يسميها– وما يسميه "الكليات البراغماتية". ويحدد الموقف الكلامي المثالي الذي يحقق الإجماع "الحقيقي" والخالي من المؤثرات الخارجية والداخلية [٢٧] .

**يحدد هابرماس العقلانية الاتصالية كالاتي :**

عندما يطرح هابرماس هذا العقل التواصلي لا يريد الامتثال للعقول التي تدعي تقديم حلول فورية لاشكاليات مركبة في البيئة الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية انه يريد لهذا العقل ان

يكون متواصلاً مع غيره [٢٨] .فمفهوم (العقلانية الاتصالية)* مليئة بمعان مرتبطة بالتجربة المركزية للقوة الخاصة بالخطاب المرتكز على حجج ، والقادر على استثارة موافقة دون اكراه وخلق تسوية بواسطة هذا الخطاب يتجاوز المتحاورون الذاتية الاصلية لمفاهيمهم وبفضل قناعاتهم المبررة عقلانياً هم يضمنون في آن وحدة العالم الموضوعي والذاتية البينية لحياتهم .

انطلاقاً من هذا التعريف يمكن ان نستنتج أن العقلانية الاتصالية تدخلنا في منطق تموضع يمكن تقسيمه الى اثنين : **الوضع الاول** يسمح استنتاج الاسباب الملازمة لكل نشاط اتصالي ثم **وضع آخر** يكمن في اعادة بناء مفهومة عقلانية تؤدي الى تسوية وتوافق . عندما يتعلق الامر باستنتاج الاسباب الملازمة لنشاط اتصالي فإن هذا يستتبع ضرورة ارفاق الخطاب الذي يدعي الصحة بحجج تبرز على الساحة العامة الاسباب التي يجب دعمها هابرماس يربط هذا البعد للعقلانية الاتصالية بنظرية متعلقة بالمحاججة يصفها كالاتي :

"نسمي "محاججة" نمط الخطاب حيث الافرقاء يصنفون ادعاءاتهم بالصحة الى موضوعات هي موضوع نزعات ويحاولون اعتمادها أو نقدها بواسطة حجج تحتوي الحجة على اسباب مرتبطة بادعاء صحة تعبيرات اشكالية تقاس قوة حجة في ظروف معينة بمشروعية الاسباب وهذه المشروعية اي القدرة على الاقناع تظهر في قدرة عبارة على اقناع المشاركين في نقاش ما أي تبرير قبول ادعاء بالصحة" وبالتالي في خضم ضرورة التموضع إزاء العوالم الموضوعية والاجتماعية والذاتي تبرز امكانية التشديد على الاسباب التي تدعم الادعاءات بالصحة ترتكز مسالة العقلانية إذاً الى ظروف منهجية ادعائية بالصحة [٢٩] .

يؤكد هابرماس على "ان هذا العقل يتجاوز العقلانية الغربية التي اعطت اولوية مطلقة للعقل الغائي والتي تهدف الى تحقيق مصالح وغايات معينة فهذا العقل يبنى على فعل خلاق يقوم على الاتفاق وبعيداً عن الضغط والتعسف وهدفه بلورة اجماع يعبر عن المساواة داخل فضاء عام ينتزع فيه الفرد جانباً من ذاتيته ويدمجها في المجهود الجماعي الذي يقوم بالتفاهم والتواصل العقلي" [٣٠] . ولذلك بدأ بتوجيه سهام النقد للعقل الغربي المتمركز حول الذات والانتقال منه الى عقل آخر هو العقل التواصلي ولذلك يؤكد هابرماس على ضرورة الخروج من فلسفات الذات من خلال مخرج مهم وهو ما يسميه العقل التواصلي [٣١] .

**المرحلة الثانية** تكمن في اعادة تكوين مفهومة العقلانية عبر مفهومة "اعادة التكوين" يريد هابرماس ادخال درجة تفكر حول الاسباب التي تدعم الادعاءات بالصحة يمكن ربط اعادة البناء هذه بواقعة أن العقلانيات الثلاث للعمل تخضع بنظر هابرماس الى مطلب الجامعية إن مبدأ الجامعية محدد كما يلي :

"يجب على كل قاعدة صحيحة أن تملأ الشرط الذي يعتبر أن النتائج والمفاعيل الثانوية التي تتأتى من واقعة أن القاعدة معمولة جامعياً بهدف تلبية مصالح كل الناس ، أن هذه النتائج والمفاعيل هي مقبولة من كل الاشخاص المعنيين (وهي مفضلة على نتائج الامكانيات الاخرى للحل)"

يجب اولاً الملاحظة أن مفهوم الجامعية لا يحمل المعنى ذاته كما في ارث كانط بعيداً عن تصور الجامعية كعلاقة كلامية أحادية بين ملفوظة أو ذات وبين فكرة صافية في الجامعية التي نحاول صياغتها بواسطة قدراتنا الانسانية الضعيفة ، يرى هابرماس الى الجامعية في أفق حواري حيث معنى الجامعية مرتبط بمتطلبات الصحة . إن مسألة إعادة بناء العقلانية ومفهومة الجامعية يتلاقيان بالضبط حيث ترتبط التسوية المبررة عقلانياً بالمصالح المشتركة لكل شخص معني ضمن إقرار ضمن إقرار جامعي هكذا فإن لحظة "محتدمة" تشرعن على اساس قاعدي [٣٢].ان هابرماس يريد ان يؤكد على ما يسميه بالعقل التواصلي كصيغة تركيبية لقضية الحداثة الغربية والعقلانية سواء في تعبيرها الانواري او في مظاهرها النقدية فالعقل التواصلي هو الذي ينظم النشاط الاتصالي ويبين ان الحديث عن هذا العقل يستلزم الحديث عن الاسس التي يترتب عليها هذا العقل فالنشاط الاتصالي يسعى الى وضع شروط لمجتمع ممكن [٣٣] .

لننظر الان الى نتائج هذا النمط بالنسبة لمفهوم العقلانية في العلم السياسي . النقطة الاولى البارزة تقول إن الادعاء بعقلانية القانون تدرج هذا الاخير في نظرية محاججة حيث الحجة الافضل هي التي تقوم . إلا انه في المنطق الذي ترتكز إليه نظرية المحاججة أشرنا إلى أن الحجة الافضل يجب أن تتفوق لان الادعاء بالصحة قائم في نقاش معقلن أكثر من ذلك يجب أن تخضع هذه الحجة الافضل إلى مطلب الجامعية بالتالي فإن القانون بما هو نشاط عقلاني سوف يخضع "لقواعد الخطاب" لقد قدم لنا النمط الاتصالي هذه الامكانية في تبرير المحاججة القانونية ولقد طرحها تنظير المحاججة القانونية لروبير ألكسي ، دون ان يستنفذ كل غناه .

إن هذا النمط من العقلانية الاتصالية يمنحنا إمكانية الإقتراب من العقلانية كما من المحاججة من زاوية التعقيد الاجتماعي أفضل من أي نمط آخر ، نمط هابرماس يهيئ لنا الوسائل التي تسمح بأخذ مسافة من الدوغماتية والشكلانية لأنه يسمح بتقييم عقلانية الحجج التي تفترض وساطة نقاش عملي بين كل المشاركين وهذه الطريقة هي بالتأكيد أفضل وسيلة لتحريك مطلب العقلانية في مجتمع كمجتمعنا ، بتميز بدرجة كبيرة من التعقيد وحيث التعددية أصبحت معطى أساسياً في حياتنا الاجتماعية [٣٤] . ان مفهوم العقل عند هابرماس يسقط من حسابه اية مسالة جوهرية وبتعبير آخر أن العقل عنده لم يعد جوهراً سواء أكان هذا الجوهر موضوعياً أو ذاتياً بل

صار معمولاً به نتيجة لتاثيرات المدرسة التحليلية عليه رأى أنه سيكون من الحكمة البحث فيما هو عقلاني عوضاً عن البحث في مفهوم العقل وعليه ينتقل الاهتمام المركزي الى العقلانية بدل التركيز على العقل في شكله المجرد [٣٥].

## (المطلب الثاني)
## القانون والمنهجية

نريد الآن أن نعرض المسألة المتعلقة بمعنى هذا النمط الاتصالي بالنسبة للمنهجية القانونية . بهذا الهدف سوف نعطي الأهمية الأكبر لنظرية التفسير التي يقترحها هذا النمط .

قبل أن نعرض لتفسير مصادر القانون كنشاط إتصالي نود النظر قليلاً شطر النمط "الكلامي الاحادي" الذي يتناقض مع المفهوم الاتصالي لهابرماس يلاحظ هذا الاخير أن النمط المهيمن في العلوم التفسيرية هو نمط الراصد المتموضع في موضع ثالث بالنسبة للموضوع وهذا النمط التفسيري يطرح مسألة إمكانية التفاهم البيني فيما التفسير والمعرفة تطرحان بصورة أحادية ، أي من قبل ذات منعزلة . هكذا فإن النظرة المموضعة للمفسر لا تشيء "تجعله شيئاً" فقط الموضوع بل تشيء أيضاً المفسر الذي عليه أن يتجاهل ذاته ووضعه الخاص في عمله التفسيري [٣٦].

لكي نخرج من ورطة النمط الكلامي الأحادي يجب بالضرورة إعادة التفكر بدور الراصد الذي يشيء موضوعه . بما يخص القانون هذا يعني الخروج من السؤال الموضوعي حول ما هو القانون للدخول في سؤال ماذا يطلب القانون . وهذه النظرة تستتبع بالضرورة أن يتموضع المفسر في وضع ذاتي بيني "داخلي" أي كمشترك يحاول إبراز مسألة الصحة الملازمة لهذا الموقف . بالتالي يجب على المفسر أن يلعب دوراً متقدماً حيث المتكلم والمستمع يحاولان التفاهم على وضع معين بهدف التحكم به . الهدف هو بالطبع توليد حالة من الارتباط المتداخل بين المشتركين تجبرهم على البحث عن توافق مبرر عقلانياً [٣٧] . ان إعادة البناء العقلاني هي الطريقة والملصق لمجموعة من الافتراضات المنهجية التي تشكل المشاريع الفلسفية الكبرى في فترة هابرماس الوسطى: نظرية الفعل التواصلي، وأخلاقيات الخطاب، ونظرية خطاب القانون والديمقراطية .لقد طورها في الأصل كجزء من محاولة تفسير الظواهر الاجتماعية وإعادة معايرة النظرية الاجتماعية النقدية على أساس البراغماتية الرسمية [٣٨].

أما الان فباستطاعتنا التعرض لمسألة تفسير القانون أو بصورة أكثر دقة لمصادر القانون ، كنشاط اتصالي .

بداية يجب أن نعتبر أن على المفسر بما انه يشارك في النشاطات الاتصالية أن يقبل بوضعية مماثلة للذي يريد فهم ملفوظاته : يجب القبول إذاً بالدخول في تفاعل بيني بين المتكلم

والمستمع من أجل تمتين فهم معمق لمتطلبات الصحة التي تفرضها الملفوظات في النمط الاتصالي تطرح مسألة التفسير على مستويين : المستوى الاول يتعلق بالأسباب التي تؤسس للملفوظات والثاني يتعلق بالعقلانية المتضمنة في الملفوظات لفهم المستوى الاول في التفسير يمكن أن نعود مباشرة لهابرماس .

إن التفسير يكمن هنا بتلفظ الحجج مع وعي للأسباب التي يمكن ان يدفع بها للمتكلم لتبرير ما يقول . عمل المفسر إذاً هو ذكر أسباب تبرز الصفة العقلانية للملفوظات من زاوية المتكلم "صاحب الكلام" المطروح إذاً هو إبراز الاسباب كحجج عقلانية نفترض هكذا أن الخطاب أو النص المفسر هو عقلاني وأن الخطاب أو النص هو مبرر لان مطلب العقلانية يشكل جزءاً لا يتجزأ من منظومة قيمية متماسكة . ولكن إذا كان نص هابرماس يمكن أن يعطي الانطباع بأنه يقدم عقلانية نصية مترابطة يجب أن نفهم جيداً أن مطلب العقلانية هذا يرتكز إلى مسألة العقلانية بما هي قيمة للكائن الانساني [٣٩] .

المستوى الثاني من التفسير يكمن في تفسير الاسباب القائمة في الخطاب إنه تفسير عقلانية الاسباب ذاتها :

"لايمكن فهم الاسباب إلا في حالة أخذها على محمل الجدية أو تقييمها – كأسباب . لذلك فإن المفسرين لا يستطيعون توضيح معنى عبارة غامضة إلا إذا فسروا كيف استقر هذا الغموض وإذا قالوا لماذا الاسباب التي ذكرها صاحب الكلام في الظروف الخاصة المعينة لم تعد مقبولة . بالتالي فإن تقييم الاسباب يجب أن يستند إلى نمط العقلانية المعتبر جامعياً . لذلك فإن متطلبات الحقيقة والقاعدية والرصانة يمكن أن تمثل نمط عقلانية لأنها مقبولة من الجميع في ظروف مناسبة لنحاول الآن تطبيق هذه النظرية القانونية .

ان القانوني أمام وضع معين يتدخل كشخص ثالث يصل القانوني كمفسر لعالم النشاطات التي يجب أن يفهمها ويحكم عليها إن الوظيفة التفسيرية بنظر هابرماس تستتبع أن المفسر هو قادر على إستخراج وتصنيف الاسباب التي يمكن أن يدفع بها صاحب الكلام لتبرير ملفوظاته . يجب أن يضع المفسر نفسه في وضع متقدم بالنسبة للملفوظات التي يجب عليه أن يفهمها يجب أن يتخذ موقفاً حيال الاسباب التي يدفع بها المتكلم . هذا ما يقترحه هابرماس عندما يقول ان في التفسير يرتبط المعنى والصحة الملفوظة يجب على المفسر أن يقيم درجة العقلانية القائمة في ملفوظة . إن معيار العقلانية يلعب دوراً خاصاً في هذا التقييم : أنه المعيار الأساسي لذلك يمكن القول إن السبب الإتصالي مكون من العقلانيات الثلاث لعوالم النشاط الخاضعة لمطلب الجامعية [٤٠] .

يفتح منظور هابرماس للقانون والأخلاق الطريق أمام عنصر فلسفي مهم في عمله لتحديد كيف يمكن للمجتمعات الحديثة تأمين شرعية الشرعية. ومع ذلك، في الوقت نفسه، يقدم هابرماس أيضًا مفهوم القانون كوسيلة يمكن إعفاؤها من المناقشات المعيارية. ضمن حدود طموحات هابرماس النظرية، يكشف هذا التصور المزدوج في نظرية هابرماس القانونية عن مشكلة لا يمكن التغلب عليها، لأنه لا يمكن استمرارها إلا إذا أمكن تصنيف مجالات مختلفة من القانون إما كقانون كمؤسسة أو كقانون كوسيلة. ومع ذلك، كما قدم هابرماس نفسه المصطلحات في نظرية العمل التواصلي، فإن هذا ليس هو الحال في مجالات سياسة الرعاية الاجتماعية وقانون المدرسة والأسرة. في هذه الحالات، تتدخل الأنظمة القانونية في أبعاد عالم الحياة على أساس احتياجات الأنظمة، وبالتالي تنتج مشاكل معينة، والتي يتم تناولها في المناقشات حول إلغاء القيود التنظيمية، وإزالة البيروقراطية، وغيرها من المصطلحات المبررة أخلاقياً. إن مفهوم القانون كوسيط والفكرة ذات الصلة بالاستعمار الداخلي لعالم الحياة ليس لها معنى من الناحية المفاهيمية في سياق نظرية هابرماس الخاصة [٤١].

يطرح إذا النمط الإتصالي لهابرماس مسالة تفسير القانون تبعاً لنمط علاقة بين السبب الملفوظ والعقلانية المقيمة . إن الاسباب المتلفظ بها تؤدي إلى الاخذ بعين الاعتبار العالم المعاش بكل مكوناته . هابرماس يفتح هكذا تفسير القانون على أبعاده الاجتماعية والتاريخية .نفس الشيء نقوله عن العقلانية المقيمة لان كل تفسير هو تقييم ما يؤدي إلى تفكر نقدي حول القانون . وبالتالي فإن هذا النمط يؤدي دوماً إلى تقييم الابعاد الاجتماعية والتاريخية لخطاب في إطار العقلانية التي يشتمل عليها لدينا هنا اصول تدلنا كيف نجري فحصاً وتقييماً يسمح لنا تحمل نتائج هكذا موقف .

إن هذا التفسير للقانون يقدم للقانونيين أفقاً مفتوحاً على القانون وعلى المقدمات القانونية لأن إنفتاح القانون هذا يرجعنا دوماً إلى مسألة الوضعية النظرية للقانون بما هو علم قاعدي . يبدو لنا أن النمط الاتصالي يسمح تقييم وضمان الوضعية النظرية للقانون وبصورة أفضل مما تفعله الاختصاصية البينية في القانون وبالفعل فان الاختصاصية البينية أدت في أسوأ الاحوال إلى نكران للقانون وفي أفضل الاحوال إلى ظلامية أحاطت بالأفق القانوني . في أفضل الأحوال أدى هذا النمط إلى تبرير إستخدام الطرق الخاصة لعلوم الرصد في فلسفة القانون مع نتيجة هي إستحالة تفكر البعد القاعدي للقانون [٤٢] .

**نتائج البحث**

١- ان الاساس في هذه الدراسة هو بيان النمط الاتصالي وفلسفة القانون عند هابرماس وليس من اجل بيان المفهوم الاصولي للقانون باعتبار ان هذا المفهوم معروف عند القانونيين ولهذا حاولنا ان نبين ان الاسس النظرية للنمط الاتصالي هي لم تكن افكار قديمة كلاسيكية وانما له افاق جديدة غير معروفة في مجال القانون وعلم القانون تتميز بالحداثة .

٢- يرى هابرماس ان التركيز على التوجه العقلاني المعرفي يحقق اهداف محددة فلا بد من استكماله بمجموعة من الانظمة ولهذا نحتاج الى تقديم مستوى اضافي من التمايز المجتمعي من خلال الابتعاد عن وسائل التفاعل غير التواصلية .

٣- ان مسألة الجوهر المفترض للقانون عند هابرماس من خلال النمط العام له يحل محل مسألة طبيعة القانون وماذا يطلب القانون وهذا بدوره يقترح علينا مفهوما عاما في اصول القانون .

٤- يرى هابرماس ان المعنى العام المراد من القانون هو ان يجعل العلاقة الذاتية البينية حالية وهذا ما تحرك عليه معنى القانون بشكل عام في فلسفته القانونية .

٥- ان القانون يمثل خياراً جماعياً أو أفضل من هذا يمثل خياراً اجتماعياً مؤسساً على خطاب بين كل الذوات المعنية .

٦- ما يطلب القانون كأصول لا يمكن أبداً تحديده مسبقاً بل هو مفتوح بسبب الظروف الاجتماعية الحالية والتاريخية وبسبب المتطلبات التي تتأتى من وضع جديد وتتطلب تجذراً جديداً يمكن أن يساعد العقلانية الاتصالية ما يثبت القانون بما هو ظاهرة اجتماعية وتاريخية .

٧- من خلال دراستنا للمفهوم الاتصالي عند هابرماس وجدنا ان هناك اشارات واضحة وملاحظات ووظائف عديدة من اجل عقلنة المجتمعات الحديثة والذي بدوره ادى الى تمايز داخلي من اجل التكامل الاجتماعي والتفاعلات القائمة بين افراد المجتمع و التنسيق بينها من خلال اعتمادهم على قواعد منظمة لتكوين الشخصية ودراسة هويتها ونقل القيم لإعادة الانتاج الثقافي للمجتمع .

**قائمة المصادر العربية**

١- ابو النور حمدي ابو النور حسن : يورجين هابرماس ، الاخلاق والتواصل ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٢م .

٢- ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، تعريب : جورج سعد ، دار النشر : دار النجوى وجمعية فلسفة القانون (قانون ومجتمع) لبنان ، ٢٠٠٥م .

٣- مهيبل ، عمر : اشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، المغرب ، ٢٠٠٥م .
٤- هابرماس : القول الفلسفي للحداثة ، تر : د. فاطمة الجيوشي ، منشورات وزارة الثقافة ، سوريا – دمشق ، ١٩٩٥م.

**List of Arabic sources**

1- Abu Al-Nour Hamdi Abu Al-Nour Hassan: Jurgen Habermas, Ethics and Communication, Al-Tanweer Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 2012 AD.
2- Melkvik, Bajarn: Texts on the Philosophy of Law, Arabization: George Saad, Publishing House: Dar Al-Najwa and the Philosophy of Law Association (Law and Society), Lebanon, 2005 AD.
3- Muhaibel, Omar: The Problem of Communication in Contemporary Western Philosophy, Arab Cultural Center, 1st edition, Morocco, 2005 AD.
4- Habermas: The philosophical statement of modernity, see: Dr. Fatima Al-Jayoushi, Ministry of Culture Publications, Syria - Damascus, 1995 AD.

**قائمة المصادر الاجنبية**

1- Anthony Giddens . In Defence of Sociology : Essoys , Interpretations , Rejainndwr. Polity Press . 1996.
2- Aristoteles R C Arnett , P Arneson The ethics of communication Posted New York: 1999.
3- Barber, Alex, and Robert J. Stainton, eds. Concise encyclopedia of philosophy of language and linguistics. Oxford. 2010 .
4- Baxter, Hugh, , Habermas: The Discourse Theory of Law and Democracy, Stanford, CA: Stanford Law Books. 2011 .
5- Ciencia jurídica. El derecho y la Justicia. Eds. Ernesto Garzón Valdés, Francisco Laporta. Madrid: Trotta. 1996.
6- Cook, Melissa A., and Annette M. Holba, eds. Philosophies of communication: Implications for everyday experience. New York: Peter Lang. 2008 .
7- Deflem, Mathieu "The Legal Theory of Jürgen Habermas." in Law and Social Theory, Second Edition, edited by Reza Banakar and Max Travers. Oxford, UK: Hart Publishing . 2013.
8- Felix COHEN, Trascendental Non-Sense and the Functional Approach. The Legal Conscience. New Haven: Yale University Press. 1960.

9- Habermas : The Theory of Communicative Action Tms :By Thomes McCarthy .Boston , Bwacon Press VI. 1984
10- Hermann OLIPHANT, A Return to Stare Decisis. American Bar Association Journal 14 1928.
11- R A Arca , R S Ningsih The Role of Philosophy in Understanding Communication Journal of Philosophy of Communication , volume 6 , issue 2 , Posted: 2018
12- R Anderson , V Ross Questions of Communication: A Practical Introduction to Theory Posted: 2017

الهوامش

[1] - R Anderson , V Ross Questions of Communication: A Practical Introduction to Theory Posted: 2017 ,P 32 .

[2] -R A Arca , R S Ningsih The Role of Philosophy in Understanding Communication Journal of Philosophy of Communication , volume 6 , issue 2 , Posted: 2018 p. 169 – 171.

[3] - R Anderson , V Ross Questions of Communication: A Practical Introduction to Theory, ibid. P36 .

[4] - Aristoteles R C Arnett , P Arneson The ethics of communication Posted New York: 1999,. p 65.

[٥] - ابو النور حمدي ابو النور حسن ، يوجين هابرماس ، الاخلاق والتواصل ، اشراف د. احمد عبد الحليم عطية ، التنوير للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ٢٠١٢م ، ص١٤٢ .

[6] - Cook, Melissa A., and Annette M. Holba, eds. Philosophies of communication: Implications for everyday experience. New York: Peter Lang. 2008. P39.

[7] - Barber, Alex, and Robert J. Stainton, eds. Concise encyclopedia of philosophy of language and linguistics. Oxford. 2010 ,p. 32

[8] - Ciencia jurídica. El derecho y la Justicia. Eds. Ernesto Garzón Valdés, Francisco Laporta. Madrid: Trotta. 1996. P. 17–27.

9 - Felix COHEN, Trascendental Non-Sense and the Functional Approach. The Legal Conscience. New Haven: Yale University Press. 1960. p 33–36.

[10] - Hermann OLIPHANT, A Return to Stare Decisis. American Bar Association Journal 14 (1928).pp 71–75.

11 - op cit.. P77

[12] - Ciencia jurídica. El derecho y la Justicia. Eds. Ernesto Garzón Valdés, Francisco Laporta. Madrid: Trotta .ibid .p29

* – تعود في اصـــلها الى اللغة اليونانية وتعني قالب او موديل او وجهة نظر مثالي بمعنى فئة جديدة يجب التعامل معها

[١٣] – ملكفيك ، بجارن : نصـوص في فلسـفة القانون ، تعريب : جورج سـعد ، دار النشـر : دار النجوى وجمعية فلسفة القانون (قانون ومجتمع) لبنان ، ٢٠٠٥ ، ص١٩٠ .

[١٤] – ابو النور حمدي ابو النور حســـن : يورجين هابرماس ، الاخلاق والتواصـــل ، التنوير للطباعة والنشـــر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ٢٠١٢ . ص١٣٧ .

[١٥] – ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩١ .

[١٦] – المصدر نفسه ، ص١٩٢–١٩٣ .

[١٧] – المصدر نفسه، ص١٩٣ .

[18] - Deflem, Mathieu "The Legal Theory of Jürgen Habermas." in *Law and Social Theory*, Second Edition, edited by Reza Banakar and Max Travers. Oxford, UK: Hart Publishing. . 2013. pp. 70-95

[١٩] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩٣-١٩٤ .

[20] -Deflem, Mathieu "The Legal Theory of Jürgen Habermas." in *Law and Social Theory*, Second Edition – ibid ,pp80-82

[٢١] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩٤ .

[٢٢] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩٤-١٩٥ .

[٢٣] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩٦ .

[٢٤] - ابو النور حمدي ابو النور حسن : يورجين هابرماس ، الاخلاق والتواصل ، مصدر سابق . ص١٣٧ .

[٢٥] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩٦-١٩٧ .

[٢٦] - المصدر نفسه ، ص١٩٧ .

[٢٧] - ابو النور حمدي ابو النور حسن : يورجين هابرماس ، الاخلاق والتواصل ، مصدر سابق ،. ص١٣٧ .

[٢٨] - مهيبل ، عمر : اشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة ، مصدر سابق ، ص٣٤٨ .

*- **العقل التواصلي :** هو مفهوم صاغه هابرماس لمحاولة تنمية البعد الموضوعي الانساني للعقل ، ولذلك يطلق على مفهوم العقل عند هابرماس "العقل التواصلي" وهذا العقل لديه هو فاعلية تتجاوز العقل المتمركز حول الذات والعقل الشمولي المنغلق الذي يدعى أنه يتضمن كل شيء والعقل الادائي الوضعي الذي يفتت ويجزئ الواقع ويحول كل شيء الى موضوع جزئي حتى العقل نفسه . انظر :

Habermas : The Theory of Communicative Action Tms :By Thomes McCarthy .Boston , Bwacon Press VI. 1984 . P9

[٢٩] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩٧-١٩٩ .

[30] - Habermas : The Theory of Communicative Action VI. P10 .

[٣١] - انظر : ابو النور حمدي ابو النور حسن : يورجين هابرماس ، الاخلاق والتواصل ، مصدر سابق ، ص١٣٨ ، وانظر : هابرماس : القول الفلسفي للحداثة ، تر : د. فاطمة الجيوشي ، منشورات وزارة الثقافة ، سوريا – دمشق ، ١٩٩٥ م ، ص٣٥٦ .

[٣٢] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص١٩٩ .

[33] - Anthony Giddens . In Defence of Sociology : Essoys , Interpretations , Rejainndwr. Polity Press . 1996. P174 .

[٣٤] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٢٠٠ .

[٣٥] - مهيبل ، عمر : اشكالية التواصل في الفلسفة الغربية المعاصرة ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، المغرب ، ٢٠٠٥م ، ص٣٤٨ .

[٣٦] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٢٠٠-٢٠١ .

[٣٧] - المصدر نفسه ، ص٢٠١ .

[38] - Baxter, Hugh, , Habermas: The Discourse Theory of Law and Democracy, Stanford, CA: Stanford Law Books. 2011 . p32 .

[٣٩] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٢٠١-٢٠٢ .

[٤٠] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٢٠٢-٢٠٣ .

[41] -Deflem, Mathieu "The Legal Theory of Jürgen Habermas." in *Law and Social Theory*, Second Edition – ibid ,pp 83 -85

[٤٢] - ملكفيك ، بجارن : نصوص في فلسفة القانون ، مصدر سابق ، ص٢٠٣-٢٠٤ .